



كي بي ام جي ش.م.م.
مبنى مكتبة الأطفال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: ٦٤١، رمز بريدي: ١١٢
سلطنة عمان
رقم الهاتف: ٧٤٩٦٠٠ ٢٤ ٩٦٨، www.kpmg.com/om

تقرير مدقي الحسابات المستقلين

إلى مساهمي شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع

تقرير حول مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لشركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع (الشركة) والتي تشمل على قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وقوائم كل من الأرباح أو الخسائر والإيرادات الشاملة الأخرى والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ بالإضافة إلى إيضاحات تتضمن السياسات المحاسبية المادية والمعلومات التفسيرية الأخرى.

في رأينا أن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية).

أساس الرأي

لقد قمنا بتنفيذ مراجعتنا وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة. قمنا بتوضيح مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير في فقرة "مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية" من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الشركة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) المطبقة على مراجعة القوائم المالية للشركات ذات المصلحة العامة، بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية للشركات ذات المصلحة العامة في سلطنة عمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

أمور المراجعة الرئيسية

تمثل أمور المراجعة الرئيسية تلك الأمور التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

يتبع في الصفحة ٢

اختبار انخفاض قيمة الأصول غير المالية	
راجع الإيضاحين ٣ و ٥ حول القوائم المالية	
أمر المراجعة الرئيسي	كيف تناولنا الأمر في مراجعتنا
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، لدى الشركة أصول غير مالية تتطوي على مؤشرات انخفاض في القيمة بقيمة ٧٥,٣٧ مليون ريال عماني. تشمل الأصول غير المالية على القيمة الدفترية للممتلكات والألات والمعدات وأصول حق الاستخدام كوحدة واحدة منتجة للنقد. عند إجراء مراجعة لانخفاض القيمة، يتم تحديد القيمة القابلة للاسترداد على أساس "القيمة قيد الاستخدام" أو "القيمة العادلة ناقصاً تكاليف الاستبعاد"، أيهما أعلى. يعتبر اختبار انخفاض قيمة الأصول غير المالية للشركة من أمور المراجعة الرئيسية بسبب تعقيد المتطلبات المحاسبية والأحكام الهامة المطلوبة في تحديد الافتراضات التي سيتم استخدامها لتقدير القيمة القابلة للاسترداد. إن القيمة القابلة للاسترداد من الوحدة المنتجة للنقد، والتي تعتمد على القيمة من الاستخدام أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، أيهما أعلى، تم استخلاصها من نموذج التدفقات النقدية المتوقعة المخصومة (القيمة قيد الاستخدام). وتستخدم هذه النماذج العديد من الافتراضات الرئيسية، بما في ذلك تقديرات الدخل الثابت والمتغير المستقبلي، وتكاليف التشغيل والمتوسط المرجح لتكلفة رأس المال (معدل الخصم). يُرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣ (ملخص السياسات المحاسبية المادية)، والإيضاح رقم ٤ (الإجتهادات المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية لتقدير الشكوك)، والإيضاح رقم ٥ (الممتلكات والألات والمعدات) حول القوائم المالية لمزيد من التفاصيل.	تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها ما يلي، من بين أمور أخرى: - فهم المنهجية المتبعة من قبل الإدارة في عملية تقييم انخفاض القيمة بما في ذلك تحديد القيمة؛ - تقييم تصميم وتطبيق الضوابط الداخلية الرئيسية حول تقييم انخفاض القيمة؛ - الاستعانة بمختصين التقييم لدينا للمساعدة في تقييم مدى ملاءمة معدلات الخصم المطبقة؛ والتي تضمنت مقارنة المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال بمتوسطات القطاع في الأسواق ذات الصلة التي تعمل فيها الوحدة المنتجة للنقد؛ - تقييم مدى ملاءمة الافتراضات المطبقة على المدخلات الرئيسية مثل تقدير الدخل الثابت والمتغير المستقبلي، وتكاليف التشغيل، والذي تضمن مقارنة هذه المدخلات مع تقييماتنا الخاصة بناءً على معرفتنا بشأن الشركة وقطاع العمل؛ - اختبار مدى الدقة الحسابية لنموذج التدفقات النقدية المخصومة؛ - قمنا بإجراء مراجعة بأثر رجعي لتوقعات الإدارة بشأن التدفقات النقدية في السنة السابقة، وذلك من خلال مقارنة التدفقات النقدية المتوقعة والافتراضات الرئيسية المستخدمة في تقييمات الانخفاض في القيمة بشكل مسبق مع الأداء السابق الفعلي للفترات ذات الصلة؛ - إجراء تحليل حساسية الخاص بنا، والذي تضمن تقييم تأثير التغيرات المحتملة بصورة معقولة للتدفقات النقدية المتوقعة ومعدل الخصم من أجل تقييم التأثير على الارتفاع المتوقع حالياً فيما يتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول غير المالية؛ و - تقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير مناقشة الإدارة وتقرير حوكمة الشركات.

لا يشتمل رأينا حول القوائم المالية على المعلومات الأخرى، ولا نبدي أي شكل من أشكال استنتاج التأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية المراجعة، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإذا خُصّنا، استناداً إلى العمل الذي قمنا به، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبذل عنه في هذا الشأن.

يتبع في الصفحة ٣

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية، وإعدادها بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح ذات الصلة لهيئة الخدمات المالية والأحكام ذات الصلة من قانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد القوائم المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة أعمالها وفقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، حيثما يكون مناسباً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة، إلا إذا كانت الإدارة تعزم تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو لم يكن لديها بديل فعلي غير ذلك.

يتحمل مسؤولوا الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة كفيلة دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في إجمالها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بوضع وتطبيق إجراءات المراجعة اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو التحايل على إجراءات الرقابة الداخلية.
- فهم إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.

مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية (تابع)

— التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام القائمين على الإدارة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية الاستمرارية، وتحديد ما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهري فيما يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار في عملياتها استنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي الحسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مراجعي الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فقد تؤدي أي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى أن تتوقف الشركة عن عملياتها كممنشة مستمرة.

— تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.

إننا نتواصل مع القائمين على حوكمة الشركة بخصوص مجموعة من الأمور من بينها النطاق والتوقيت المزمع القيام بهما للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الخطيرة في الرقابة الداخلية التي اكتشفناها أثناء مراجعتنا.

نقدم أيضاً إقراراً لمسؤولي الحوكمة تؤكد بموجبه التزامنا بقواعد السلوك المهني فيما يتعلق بالاستقلالية، ونطلعهم على كافة العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بصورة معقولة أنها تؤثر على استقلاليتنا، والإجراءات التي تم القيام بها للحد من التهديدات أو الضوابط ذات الصلة، إن وجدت.

من ضمن الأمور التي نُبلغها إلى القائمين على الحوكمة، فإننا نُحدد تلك الأمور التي كانت ذات أهمية أكثر في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبالتالي تمثل أمور مراجعة رئيسية. كما نقدم وصفا لهذه الأمور في تقرير مراجعي الحسابات، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن أمر ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

نحن نرى أن القوائم المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥ وللسنة المنتهية في ذلك التاريخ تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة الخدمات المالية؛ و
- الأحكام المطبقة ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩.

مبين شودري

xx فبراير ٢٠٢٥

كي بي ام جي ش.م.م